مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 37(6)، 2023

أثر الإلتزام بمؤشرات الحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسات تمهيد الدخل: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية

Impact of Compliance To Corporate Governance Indicators in reducing of practices of income smoothing: An applied study of industrial and servesies companies

عمر الجعيدي[1,*]، ومحمد الصوري[1]

Omar Aljuaidi[1] & Mohammad Alsouri[1]

[1]قسم المحاسبة، كلية ادارة المال والاعمال، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين

[1]Accounting Department, College of Business and Finance, University College of Applied Sciences, Gaza, Palestine

*الباحث المراسل: dr.omar1980@gmail.com

تاريخ الاستلام: (2021/3/22)، تاريخ القبول: (2022/2/8)

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر الإلتزام بمؤشرات الحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في اسواق الإمارات والكويت، وطُبقت الدراسة على (160) شركة مدرَجة في اسواق الإمارات والكويت خلال الفترة ما بين (2014) إلى (2018)، واستخدمتْ الدراسة اختبار الانحدار المتعدد، حيث إنّ بياناتِ الدراسة عبارة عن (Pooled Data Regression). وتوصلت الدراسة الى وجود ادلة واضحة لاثر الحاكمية المؤسسية على ممارسات تمهيد الدخل في جميع نماذج الدراسة باستثناء موشر ملكية اكبر مساهم من اسهم الشركة في نموذجي ممارسات تمهيد الدخل من خلال مجمل الربح و وممارسات تمهيد الدخل من خلال صافي الربح حيث لم يتبين وجود علاقة فيهما، وكذلك مؤشر حجم مجلس الإدارة في نموذجي ممارسات تمهيد الدخل من خلال مجمل الربح وممارسات تمهيد الدخل من خلال الربح التشغيلي لم تتبين وجود علاقة ايضا.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية، تمهيد الدخل، أسواق الإمارات، أسواق الكويت.

Abstract

This study Aims at examining and analyzing the Impact of compliance to corporate governance indicators to the reducing of practices of income

smoothing policy in the UAE and kewait Stock Exchange Markets. The study applied in 160 companies listed in the UAE and kewait Stock Exchange Markets by analyzing data from 2014 to 2018. Research use Multi-regression analysis. The study found that there is clear evidence of the impact of corporate governance on income-smoothing practices in all study models, except for the indicator of owner of the largest shareholder in the company, in the models of income smoothing through the gross profit and income smoothing through net profit. No relationship was found. As well as The study found there is no relation between size of the board of directors and income smoothing in the models of the income smoothing through the gross profit and the income smoothing through the operating profit.

Keywords: Corporate Governance, Income Smoothing, UAE Markets, Kewait Market.

المقدمة

إن الأزمات المالية التي ظهرت خلال عقد التسعينيات وزيادة العولمة والتنافس الشديد على رأس المال دفعت الشركات الى أن تقوم بتحريف قوائمها المالية والتلاعب بالنتائج لتضليل المستثمرين وإخفاء الحقائق، لان معظم مستخدمي القوائم المالية يحكمون على أداء الشركة من خلال دخلها. ولهذا تستخدم الشركة مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تحقق مصالحها وأهدافها ومن هذه الأساليب أسلوب ممارسات تمهيد الدخل. الذي عرفه (Lambrecht, 2011) بأنه عبارة عن الإجراءات التي تقوم بها الإدارة من خلال إستغلال المرونة المتاحة لها في إختيار السياسات والإجراءات المحاسبية للحد من تقلبات الدخل عبر السنوات المتتالية، أي لمحاولة إظهار الدخل أكثر استقراراً. وذكر (حمد وأبو نصار، 2013) وعلى الرغم من أن البيانات المالية المحتوية على معلومات ممهدة تصبح أقل موثوقية إلا أن هذه الحسابات ليست مخالفة للإجراءات المحاسبية. ولتتمكن الإدارة من ممارسة تمهيد الدخل فإنها بحاجة الى اتباع استراتيجيات مدروسة بإحكام حتى لا يتمكن مستخدم البيانات من كشف هذه الممارسات إلا بدراسة عميقة لهذه القوائم.

وفي ظل هذا الواقع سارعت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية في العديد من الدول للسعي الى تحقيق رقابة على إدارة المؤسسات وتحقيق مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع تلك المؤسسات، ولاستعادة ثقة المستثمرين، وبناءً على ذلك بدأت الأنظار تتجه نحو الدعوة لأنظمة رقابة على تلك المؤسسات من خلال مفهوم الحاكمية المؤسسية، والتي تنظم العلاقة بين الملاك وأصحاب المصالح وإدارة الشركة (الأغا، 2011).

فلجوء الإدارة إلى بعض الإجراءات الممارسات المحاسبية سعياً وراء إحداث تهيد صوري (غير حقيقي) في دخلها، وذلك من خلال الاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في الممارسات

المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقديرات المحاسبية بما يخدم أهداف الإدارة دون أهداف الشركة أدى إلى ظهور ممارسات تمهيد الدخل وبالتالي كان لا بد من الاستعانة بآليات الحاكمية المؤسسية لحماية رؤوس الأموال من خلال تفعيل الشفافية والمساءلة. بالإضافة الى توفير معايير الأداء الكفيلة للكشف عن حالات التلاعب في القوائم المالية وحالات الفساد وسوء الإدارة بقدر يؤدي الى كسب ثقة المتعاملين في أسواق المال، والعمل على استقرارها (جريرة واخرون، 2015).

مشكلة الدراسة

اعتمد المساهمون في تقييمهم لأداء المديرين التنفيذيين على الأرباح، كما أن جهات الإقراض والمستثمرين يعتمدون على الأرباح أيضا في اتخاذ قراراتهم، حيث ان الأرباح تشمل في مكوناتها على مستحقات، وجزء من هذه المستحقات تحتوي على الكثير من الاجتهادات والتقديرات من قبل المديرين، والتي قد تكون اجتهادات وتقديرات غير دقيقة، وبالتالي تؤدي إلى أرباح لا تتمتع بالدقة، وإلى اتخاذ قرارات متفاوتة في جودتها تبعا لتفاوت دقة تقدير المستحقات التي تعتبر أحد مكونات الأرباح.

وقد اهتم المستثمرون بجودة الأرباح في العقد الأخير، مما أدى إلى قيام المديرين بالاهتمام بممارسة تمهيد الدخل التي لها أثر في اتخاذ القرارات، وذلك لجذب الاستثمارات والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، حيث يعتبر ممارسة تمهيد الدخل من الاستراتيجيات المحاسبية التي يتم بها التلاعب عند اصدار التقرير عن نتائج أعمال الشركات والتي عن طريقها تتمكن الإدارة من إظهار أرقام محاسبية مستهدفة مقدماً ضمن المعلومات المنشورة عن أداء تلك الشركات لغرض تحقيق أهداف محددة (السرطاوي، 2015)، ولقد قامت دول عديدة منها (الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، فرنسا، اندونيسيا) (الفضل، وحمد، 2015) بتبني وتفعيل دور الحاكمية المؤسسية للحد من ممارسة تمهيد الدخل وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات، وإصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بمتطلبات الحاكمية، الأمر الذي يمكن أن تحد من قدرة إدارة الشركة على ممارسة تمهيد الدخل.

وبالرغم من اتجاه الإمارات العربية المتحدة والكويت للحفاظ على استقرار وحماية المتعاملين في السوق المالي لذلك فرضت على الشركات الالتزام بدليل قواعد الحاكمية المؤسسية، إلا أن هذا الدور لم يتطور بشكل متكامل ولم يلق الاهتمام الكافي في الدول العربية، **لذا تأتي هذه الدراسة لتطرح التساؤل التالي:**

هل مارست الشركات الصناعية والخدمية في اسواق الإمارات والكويت تمهيد الدخل من خلال عدم الالتزام الكافي بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية؟

أهمية الدراسة

الأهمية العِلميّة: تكمن أهمية الدراسة في أنها تساهم في إبراز الدور المهم والملائم لممارسة تمهيد الدخل ومدى أثره على أداء الشركات المساهمة العامة في السوق المالي، وعلى قرارات المستثمرين وحركة التداول في السوق التي تؤدي إلى جذب الاستثمارات ودعم فاعلية وكفاءة

وشفافية السوق، مما يعكس ايجابيا على أداء الشركات ويدعم الثقة فيها، كما تساهم في تحليل دور تطبيق الحاكمية المؤسسية في ممارسة تمهيد الدخل من خلال المعلومات التي تتضمنها للأطراف الملائمة التي تقوم بإعداد واستخدام القوائم المالية .

الأهمية العَمليّة: في ضوء تزايد حجم الشركات وتعدد عملياتها وكذا تواطؤ بعض مراجعي الحسابات مع إدارة بعض الشركات لتحقيق دوافعها الخاصة على حساب مصلحة ملاكها وعدم فعالية نظام حوكمتها في التصدي لمثل هذه الممارسات حيث زادت ممارسات تمهيد الدخل والذي له انعكاس كبير على ثقة المستثمرين بالقوائم المالية، مما يتطلب ضرورة وجود آليات للحاكمية المؤسسية تمّكن من الكشف والحد من التأثير السلبي لممارسة تمهيد الدخل. ونتيجة لذلك جاءت هذه الدراسة للاعتقاد بأن هذه الآليات تعتبر بمثابة المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل الإخفاقات والتعثرات نتيجة ممارسات تمهيد الدخل؛ مما يخدم المستثمرين في كل من أسواق الإمارات والكويت في الحصول على معلومات شفافة ودقيقة في ظل بيئة رقابيّة جيدة، وبالتالي اتخاذهم قرارات استثماريّة حكيمة.

أهداف الدراسة

إن لجوء كثير من ادارات الشركات إلى ممارسة تمهيد الدخل سعياً منها لعكس صورة إيجابية عن الاستقرار المالي في الشركة، واستخدامها في ذلك ممارسات تمهيد الدخل مستغلة بذلك تنوع البدائل المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد البيانات المالية المنشورة، ستؤثر سلباً على موثوقية تلك البيانات. وهذا يعكس قصور النظم القانونية والرقابية التي تنظم عمل تلك الشركات. مما ينتج عنه بطبيعة الحال مشاكل مالية ستعاني منها معظم الشركات، ونتيجة لذلك جاءت هذه الدراسة لتهدف بشكل أساسي إلى دراسة أثر الآليات المحاسبية للحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسات تمهيد الدخل، وذلك من خلال:

- التعرف على مستوىر ممارسة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة في أسواق الإمارات والكويت.
- معرفة أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة في أسواق الإمارات والكويت.

فرضيات الدراسة

من الأسباب الرئيسية لممارسة تمهيد الدخل تعظيم المنفعة الذاتية للمديرين، مع وجود حالة من تضارب المصالح داخل المنشأة، حيث يسعى المديرون إلى تعظيم منافعهم الذاتية من خلال تقليل التقلبات في الأرباح باستخدام المديرين تقديراتهم في الاختيار بين البدائل المحاسبية بما تسمح به مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP). (Givoly & Ronen, 1981)، للاتجاه الذي يعتقدون أنه يعكس رأيهم بأفضل صورة للمستثمرين، وللتوقعات المستقبلية لأداء الشركة.

العديد من الدراسات الحديثة ناقشت العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وأساليب التلاعب المحاسبي، حيث ركزت غالبية الدراسات على المحاسبة الإبداعية بشكل عام ومنها من ركز بشكل خاص على أسلوب إدارة الأرباح منها دراسة (جريره واخرون، 2015؛ الجعيدي وابوناهية، 2020؛ Odia & Ogiedu, 2013) ولم تتطرق الادبيات والدراسات السابقة الى بيان العلاقة وأثر الحاكمية المؤسسية على أسلوب ممارسة تمهيد الدخل.

وبناءً على ذلك يمكن صياغة فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تمارس الشركات المدرجة في أسواق الإمارات والكويت للأوراق المالية تمهيد الدخل.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمؤشرات الحاكمية المؤسسية على ممارسات سياسة تمهيد الدخل في أسواق الإمارات والكويت للأوراق المالية.

نموذج الدراسة

بناءً على ما تم عرضه في مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن عرض نموذج الدراسة التالي، والذي يمثل مخططاً عاماً لهذه الدراسة:

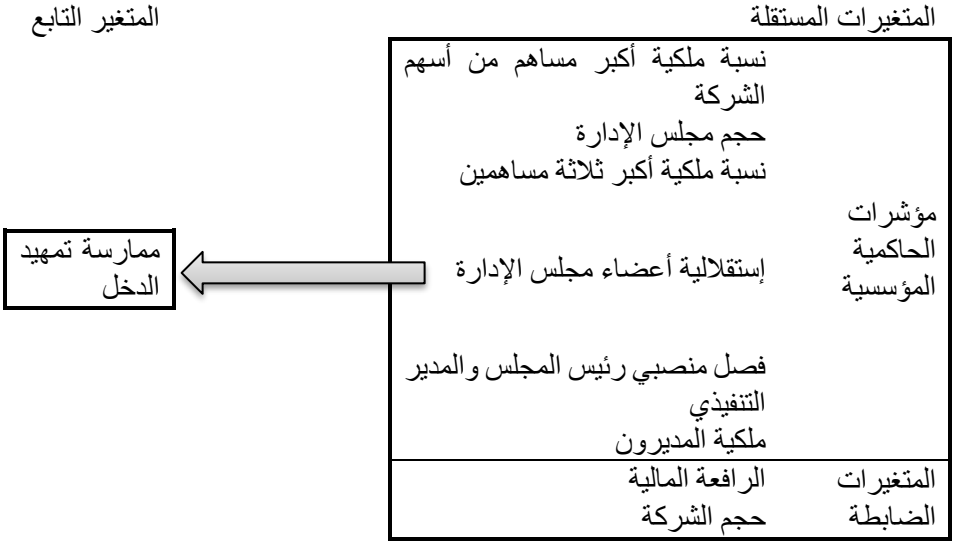

شكل (1): نموذج الدراسة.

قياس متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

جدول (1): المتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	الرمز	التعريف والقياس
نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة	OLSh	– يجب ألا تزيد نسبة الملكية لأكبر مساهم عن 20% من الأسهم المصدرة، في حال تحقق المبدأ تعطي الشركة الرقم (1) وإلا تعطي (0). – بحيث ان الشركات التي يوجد بها نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة تزيد عن 20% تكون ممارسات تمهيد الدخل بها مرتفعة، وكلما انخفضت أكبر مساهم من أسهم الشركة تزيد عن 20% تنخفض ممارسات تمهيد الدخل (Yang, *et al*. 2021) ، حيث مع زيادة نسبة الملكية تزداد مصالح المساهمين وتكون ممارسات تمهيد الدخل من قبل الادارة.
حجم مجلس الإدارة	Sboard	– يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن 7 ولا يزيد عن 13 عضو، في حال تحقق المبدأ تعطي الرقم (1) إلا تعطي الرقم (0). – يعتبر حجم مجلس الإدارة أحد أهم خصائص مجلس الإدارة التي يمكن أن يوثر على سلوك الإدارة في ممارسة تمهيد الدخل. وأظهرت نتائج الدراسات التجريبية السابقة إلى أن حجم مجلس الإدارة أحد أهم المتغيرات التي تحدد فعالية مجلس الإدارة وتأثيرها على سلوك الإدارة في ممارسة تمهيد الدخل (Riyadh, 2019 *et al.*). كلما كبر حجم مجلس الإدارة يؤدي الي زيادة الخبرات الموجودة في المجلس والتي من شأنها تعزيز قدرة المجلس في الحد من سلوك الإدارة في ممارسة تمهيد الدخل.
نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة	OThLSh	– يجب ألا تزيد نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين بالشركة عن 50% من الأسهم المصدرة، في حال تحقق المبدأ تعطي الرقم (1) وإلا تعطى الرقم (0). مدراء الشركات التي لا يوجد بها تركز ملكية وتنخفض نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة عن 50% تكون ممارسات تمهيد الدخل بها منخفضة، بحيث كلما انخفضت نسبة ملكية اكبر 3 مساهمين تنخفض ممارسات تمهيد الدخل (Yang, *et al*. 2021) ، حيث مع زيادة تركز الملكية تزداد مصالح الإدارة والمساهمين وتسعى الإدارة الى ممارسة سلوك تمهيد الدخل لتبين استقرار في أداء الشركة للتاثير على سلوك المستثمرين.

... تابع جدول رقم (1)

المتغيرات المستقلة	الرمز	التعريف والقياس
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	IndepB	– يجب أن يتكون مجلس الإدارة من 50% من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين، في حال تحقق المبدأ تعطى الرقم (1) وإلا تعطي الرقم (0). وبينت العديد من الدراسات منها (Kustono, 2021) الى عدم فعالية مجلس الادارة غير المستقل؛ حيث كلما زادت استقلالية الإدارة التنفيذية قلت ممارسة تمهيد الدخل ، بحيث يتم خلق رقابة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. واكد(Yang, *et al*. 2021) ان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة يزيد من موثوقية البيانات المالية وزيادة أداء الشركة، حيث ان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة يعطي القدرة بشكل اكبر على تطبيق معايير الحاكمية المؤسسية، وبالتالي يقلل من ممارسات تمهيد الدخل.
فصل منصبي رئيس المجلس الإدارة والمدير التنفيذي	ChCSEO	– يجب أن يكون هناك فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، في حال تحقق المبدأ تعطى الرقم (1) والا تعطي الرقم (0). – بعض الباحثين (Yang, *et al*. 2021) يرى ان فصل المدير التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة يؤدي الى زيادة الاستقلالية وتقديم بيانات مالية اكثر موثوقية، وتكون ممارسات تمهيد الدخل منخفضة، حيث ان الازدواجية تؤدي الى مستوى استقلالية منخفض، من وجهة نظر أخرى الازدواجية بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة مؤشر إيجابي لتجنب التضارب بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.
ملكية المديرين	PManager	– يجب ألا تزيد ملكية المديرون بأسهم الشركة عن 20% من الأسهم المصدرة، في حال تحقق المبدأ تعطى الشركة الرقم (1) وإلا تعطي الرقم (0). حيث ان الشركات التي يوجد بها ملكية مرتفعة للمديرين تكون ممارسات تمهيد الدخل بها مرتفعة، (Yang, *et al*. 2021)، حيث مع زيادة ملكية المديرين تزداد مصالح الإدارة وتسعى للتاثير على سلوك المستثمرين من خلال اظهار نوع من الاستقرار في الأرباح من خلال ممارسات تمهيد الدخل لرفع قيمة السهم في السوق.

المصدر: مؤشرات الحاكمية المؤسسية في أسواق الإمارات العربية المتحدة والكويت حسب دراسة كلاً من: (السرطاوي، 2015؛ حمدان وآخرون، 2013)، حيث تم الاعتماد على دليل قواعد الحاكمية المؤسسية للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي في قياس المتغيرات المستقلة.

المتغيرات الضابطة

جدول (2): المتغيرات الضابطة.

المتغيرات الضابطة	الرمز	التعريف والقياس
الرافعة المالية	Leverage	نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الالتزامات
حجم الشركة	Size	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول

المتغيرات الاخرى

1. **الرافعة المالية:** تقيس نسبة الديّن إلى إجمالي الأصول مدى لجوء الشركة إلى استخدام الدين من أجل تمويل استثماراتها، وهناك اختلاف بين وجهات النظر في تفسير العلاقة بين نسبة المديونية وممارسة إدارة الأرباح، فبعض الدارسات أشارت إلى وجود علاقة ايجابية بينهما ويفسر ذلك إلى أن الشركة التي تكون نسبة المديونية لديها مرتفعة قد تسعى لممارسة إدارة الأرباح لتخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للدين (Ujah & Brusa, 2014; Vakilifard &Mortazari, 2016)، ومنهم من توصل إلى وجود علاقة سلبية عزى ذلك إلى أن الشركات التي تكون النسبة فيها مرتفعة يقل الحافز لدى المدراء لممارسة إدارة الأرباح نظراً لما تحمله اتفاقيات الدين من قيود ومحددات تفرض نوعاً من الرقابة على إدارة الشركة من قبل الدائنين مثل دراسة (Sharma & Kuang ,2014; AlZoubi,2016) لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر على عملية ممارسة تمهيد الدخل.
2. **حجم الشركة:** يعد حجم الشركة من العوامل التي أشارت إليها الدارسات السابقة واعتبرت أن لها تأثير على ممارسة إدارة الأرباح فبعض الدارسات توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح مثل دراسة (Abdul Rahman & Ali, 2006; AlGhamadi & Ali, 2012; Rahbar & Khodadady, 2015) وذلك كون الشركات ذات الحجم الكبير تخضع بشكل أكبر لرقابة المساهمين والمحللين الماليين وبالتالي تكون أقل عرضة لممارسة إدارة الأرباح، في حين حين توصلت دراسة كلاً من (AlZoubi, 2016; Sharma & Kuang, 2014) إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح وذلك لتوفر الحافز لدى المدراء لتحقيق مستوى ربح معين؛ لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر على عملية ممارسة تمهيد الدخل، حيث أن ممارسة تمهيد الدخل هو أسلوب من أساليب إدارة الأرباح. بالإضافة إلى أن العديد من الدراسات العربية استخدمت نفس المؤشرات منها (السرطاوي، 2015؛ الجعيدي وأبو ناهية، 2015؛ حمدان وآخرون، 2012).

المتغير التابع

قام الباحثين بالاستعانة بنموذج Eckel لقياس ممارسة تمهيد الدخل حيث تم اعتماد هذا النموذج في اختبار ميل الشركات الخاضعة للدراسة وفي تصنيفها إلى شركات ممارسة لتمهيد

الدخل وأخرى غير ممارسة لتمهيد الدخل، واستخدمت العديد من الدراسات نموذج Eckel لقياس ممارسة تمهيد الدخل منها (Kustono, 2021 ; Yang, *et al*. 2021).

ويستخدم نموذج Eckel لدراسة نطاق التذبذب في بند الأرباح نسبةً إلى التذبذب في بند الإيرادات من سنة إلى أخرى من خلال معاملي اختلاف التغير في هذين البندين (الوكيل، 2006) ووفقاً لهذا النموذج لا تصنف الشركة كممهدة للدخل محاسبياً إذا كان:

$$\frac{CV\Delta income}{CV\Delta sales}\frac{ip}{ip} \geq 1$$

حيث:

$CV\Delta income$ = معامل الاختلاف للتغير في دخل الشركة (i) خلال الفترة الزمنية (P)

$CV\Delta sales$ = معامل الاختلاف للتغير في دخل الشركة (i) خلال الفترة الزمنية (P)

∴ لا تصنف الشركة كممهدة للدخل إذا كان:

$$1 \leq \frac{\text{معامل الاختلاف للتغير في الدخل}}{\text{معامل الاختلاف للتغير في المبيعات}}$$

وتم قياس ممارسة تمهيد الدخل من خلال قياس المتغيرات الإجرائية المبينة تالياً والتي تم استنباطها من واقع القوائم المالية المنشورة ذات العلاقة للعينة الممثلة لفترة الدارسة (حمد وأبو نصار، 2013).

1. مجمل الربح (Gross Profit): ويمثل للشركات الصناعية صافي المبيعات مطروحاً منها تكلفة المبيعات. أما بالنسبة للشركات الخدمية فيتمثل في الإيرادات التشغيلية مطروحاً منها التكاليف التشغيلية. وتم الحصول على قيمة هذا المتغير مباشرة من قائمة الدخل لشركات عينة الدراسة.
2. صافي الربح التشغيلي (Net Operating Income): هو عبارة عن مجمل الربح مطروحاً منه المصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع ومصروف الاهتلاك والمصاريف التشغيلية الأخرى.
3. صافي الدخل (Net Income): وهو الدخل قبل الضريبة مطروحاً منه ضريبة دخل السنة واستدارك ضريبة دخل السنوات السابقة ورسوم الجامعات الرسمية ومخصص دعم البحث العلمي والتدريب المهني والتقني.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع ممارسة تمهيد الدخل منها دراسة (Kustono, 2021) بعنوان اليات حوكمة الشركات كضابط لتمهيد لدخل، حيث اعتبرت الدراسة ان ممارسة تمهيد الدخل هو احد الإجراءات المحاسبية التي يتم اتباعها من خلال استغلال المرونة في المعايير المحاسبية؛ وقامت الدراسة بقياس ممارسة تمهيد الدخل من خلال مؤشرات الربح التشغيلي وصافي الدخل وطبقت الدراسة على الشركات الصناعية الإندونيسية المدرجة في السوق الاندونيسي للفترة من 2008 -2018، بحيث تم استخدام أسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي، وبينت الدراسة وجود ممارسة لتمهيد دخل بنسبة 30.2% من خلال مؤشر الربح التشغيلي، وجود ممارسة لتمهيد دخل بنسبة 21.7% من خلال مؤشر صافي الربح، وتوصلت الدراسة الى عدم فعالية الإدارة التنفيذية غير المستقلة؛ حيث كلما زادت استقلالية الإدارة التنفيذية قلت ممارسة تمهيد الدخل.

اما دراسة (الخوري وشخاترة، 2014) والتي تناولت مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني، من 45 شركة خدمية مدرجة خلال الفترة ما بين (2005 -2009) بالاعتماد على نموذج Eckel وباستخدام مستويات للدخل وهي: صافي الدخل التشغيلي، وصافي الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل، وربحية السهم الواحد، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من عامل المديونية والمدفوعات الضريبية و ممارسة تمهيد الدخل عند مستوى صافي الدخل، وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل الكثافة الرأسمالية وممارسة تمهيد الدخل عند كل من مستوى صافي الدخل ومستوى ربحية السهم الواحد، أما فيما يتعلق بعامل تصنيف مكتب التدقيق فقد تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية باستخدام جميع مستويات الدخل الأربعة.

ودراسة (حمد وأبو نصار، 2013) التي تناولت أثر ممارسة تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (70) شركة مدرجة في بورصة عمان، تتمثل في (44) شركة صناعية، و(26) شركة خدمية، للفترة من عام (1996-2005). وقد استخدم أنموذج Eckel (1981) لتصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة لدخلها، وتم استخدام أربعة مقاييس للدخل متمثلة بمجمل الربح، وصافي الربح التشغيلي، والدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل حيث ظهر ممارسات تمهيد الدخل في جميع مقاييس الدخل الأربعة في القطاعين وبنسب مختلفة. وتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية وشركات الخدماتً في ممارسات تمهيد الدخل باستخدام مقاييس الدخل المختلفة باستثناء مجمل الربح كمقياس للتمهيد، وأنه لا توجد أيضا فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الممارسة لتمهيد الدخل وغير الممارسة لتمهيد الدخل باستخدام مقاييس الحجم الثلاثة، باستثناء الفرق بين حجم الشركات الممارسة لتمهيد الدخل وغير الممارسة لتمهيد الدخل في حالة استخدام متوسط المبيعات كمقياس لحجم الشركة عند اختبار القطاعين معا، في حين ًتبين وجود اثر ذو دلالة إحصائية لممارسة تمهيد الدخل على العوائد السوقية غير العادية .

اما دراسة (Aljuaidi & Aldaoor, 2014) والتي تناولت أثر تطبيق تعليمات الإفصاح 2004 على العلاقة بين التمهيد المحاسبي للدخل والقيمة السوقية للشركة، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (70) شركة مدرجة في بورصة عمان، تتمثل في (58) شركة صناعية، و(36) شركة خدمية، للفترة من عام (2001- 2011) تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي على كل من جودة التقارير وتقييم السوق لشركات الخدمات مع تعليمات الإفصاح الجديدة لعام 2004 مقارنة بالتأثير السلبي على جودة التقارير والأثر الإيجابي على تقييم السوق للشركات الصناعية.

ودراسة (الوكيل، 2006) بعنوان "سلوك التمهيد المحاسبي للدخل وأثره على تقييم المستثمرين للشركة وإداراتها" والتي هدفت إلى استقصاء ممارسات تمهيد الدخل المحاسبي من قبل الشركات الصناعية الأردنية للفترة من 1994 الى 2002. وقد استخدم أنموذج Eckel (1981) لتصنيف الشركات إلى ممارسة لتمهيد الدخل وغير ممارسة لتمهيد الدخل.

ودراسة (الجهماني، 2001) بعنوان "سلوك تمهيد الدخل في الأردن" وهي تعتبر من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع ممارسة تمهيد الدخل في البيئة الأردنية وقد هدف الباحث إلى محاولة استقصاء مدى ممارسة تمهيد الدخل على مستوى الشركات الأردنية والى التنبؤ بمدى إتباع هذه الشركات للأساليب المحاسبية المؤدية إلى ممارسة تمهيد الدخل، وأجريت على عينة شملت 42 شركة صناعية و18 شركة خدمية وقد غطت الدراسة الفترة من 1993 وحتى 1996 واستخدم فيها الباحث معامل الاختلاف لنموذج Eckel وتوصلت الدراسة الى ان ممارسة تمهيد الدخل باستخدام التغييرات المحاسبية يعتمد على تأثير التغير المحاسبي على مستوى الأرباح، حيث يلجأ المدراء إلى إيجاد توازن بين تأثير التغير المحاسبي على مستوى الدخل وبين تقلبية الدخل.

وهنالك العديد من الدراسات التي طبقت على أسواق أخرى لكنها تشابهت مع الدراسات التي أجريت على السوق الأردني بانها استخدمت نموذج Eckel في قياس ممارسة تمهيد الدخل، منها:

دراسة (العبد الله والحسناوي، 2006) التي درست "العوامل المؤثرة في عملية ممارسة تمهيد الدخل" في الشركات الصناعية العراقية. ودراسة (هويدي، 1998) بعنوان "دراسة اختباريه لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية". ودراسة (Luqman & Fakhar, 2012) والتي ركزت على دراسة العلاقة بين ممارسات تمهيد الدخل وضريبة الدخل ونسب الربحية في سوق كراتشي للأوراق المالية. ودراسة (Hussin & Ripain, 2003) التي هدفت إلى اختبار سلوك تمهيد الدخل في الشركات التي أعلنت عن اكتتاب عام أولي في سوق كوالالمبور في ماليزيا.

من جهة أخرى في القرن الأخير تناولت العديد من الدراسات موضوع الحاكمية المؤسسية بعد الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات، بسبب انتشار الفساد المحاسبي وذلك لعدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية. حيث ارتبط مفهوم الحاكمية المؤسسية بالعولمة والأزمات الاقتصادية والمالية وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية (الجعيدي، 2007). حيث ان الدراسات التي

تناولت العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وأساليب التلاعب المحاسبي، حيث ركزت غالبيتها على دراسة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والمحاسبة الإبداعية بشكل عام، ومنها تناول بشكل خاص العلاقة بين الحاكمية المؤسسية واسلوب إدارة الأرباح. حيث ان دراسة (جريره واخرون، 2015) تناولت أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين. ودراسة (عطوة، وعبد، 2019) التي هدفت هذه إلى معرفة دور المتغيرات المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي، والمتغيرات المرتبطة بالحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي. ودراسة (Odia & Ogiedu, 2013) والتي هدفت الى بيان تأثير حوكمة الشركات والأنشطة التنظيمية لمعايير المحاسبة على الممارسات المحاسبية الابداعية او الخلاقة في نيجيريا. وأخيراً دراسة (عبدلي، 2012) والتي هدفت الى بيان أثر حوكمة الشركات على سياسة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة الصناعية الخدمية الأردنية حيث استخدمت لقياس الحاكمية المؤسسية في مؤشرين فقط هما (خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي)، وأما لقياس ممارسات تمهيد الدخل فاعتمدت على مؤشر (Eckel 1981) باستخدام ثلاث مستويات للدخل وهي (الدخل التشغيلي، والدخل قبل الضريبة، صافي الدخل) وتضمنت العينة (102) شركة في القطاعين الصناعي والخدمي وتوصلت الدراسة إلى وجود ممارسة لتمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة الصناعية الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان بمعل 44.11% للدخل التشغيلي، 38.23% للدخل قبل الضريبة، 41.71% لصافي الدخل. وتبين الدراسة أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يزيد من ممارسة تمهيد دخل في الشركات، ولكن زيادة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يقلل من احتمال ممارسة الإدارة لتمهيد الدخل.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

وبعد سرد الدراسات السابقة نجد أنه لم تتطرق الأدبيات والدراسات السابقة إلى بيان دور الحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة تمهيد الدخل. وباعتبار ممارسة التمهيد تدخل مقصود من قبل الإدارة لتخفيض الانحرافات والتقلبات في الدخل وباستخدام أدوات محاسبية معينة لتحقيق ما ترغب به الإدارة في البيانات المالية وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً سوى دراسة (عبدلي، 2012) والتي استخدمت لقياس الحاكمية المؤسسية في مؤشرين فقط هما (خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي)، وأما لقياس ممارسة تمهيد الدخل فاعتمدت على مؤشر (Eckel 1981) باستخدام ثلاث مستويات للدخل وهي (الدخل التشغيلي، والدخل قبل الضريبة، صافي الدخل)، وطبقت في سوق عمان للأوراق المالية.

بينما الدراسة الحالية فتميزت باستخدام كامل مؤشرات الحاكمية المؤسسية (6 مؤشرات) المذكورة في نموذج الدراسة لقياس الحاكمية المؤسسية، وأما لقياس ممارسات تمهيد الدخل فاعتمدت الدراسة الحالية على نفس مؤشر دراسة (أبو نصار وحمد، 2013) وهو أنموذج (1981 Eckel) باستخدام ثلاث مستويات للدخل وهي (مجمل الربح، صافي الربح التشغيلي، صافي الربح)، وتم تطبيقها على أسواق الإمارات والكويت.

الاطار النظري

أولاً: الحاكمية المؤسسية

واكتسب موضوع الحاكمية المؤسسية أهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي وذلك لما شهده العالم من انتكاسات اقتصادية وإخفاقات مالية أثرت على معظم أسواق رأس المال في الدول النامية وخاصة بعد الفضائح المالية التي حدثت لكبرى الشركات الأمريكية مثل: (Enron) للطاقة، و(WorldCom) للإتصالات والتي أحدقت بموثوقية القوائم المالية ومصداقية معديها. (Carroll & Buchholtz, 2008).

وتعرف الحاكمية المؤسسية على أنها الأسلوب أو الآلية التي تدار وتراقب من خلاله الوحدة الاقتصادية، فبذلك تعد الحاكمية المؤسسية أداة لتوزيع وتدرج السلطات والمسؤوليات، ووسيلة لضمان حقوق أصحاب الحقوق المختلفة في داخل الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي من شأنه خفض حدة تعارض المصالح، وجذب الاستثمارات بشتى أنواعها سواء كانت فردية أم مؤسسية (السرطاوي، 2016). ويرى (عطوة، وعبد، 2019) بأن الحاكمية المؤسسية تعتبر نظام شامل من خلاله يتم تحديد القواعد وتنظيم الممارسات السليمة بما يحفظ حقوق المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، للرقابة على القائمين على أعمال الشركة كما تساعد في تحقيق مستوى مناسب من الشفافية والنزاهة، والحد من الفساد المالي والإداري، وينظم العلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة بشكل يؤدي إلى التقليل من حدة التضارب في المصالح ويعزز الثقة وبالتالي انعكاس ذلك ايجاباً على قيمة الشركة وجذب الاستثمارات المختلفة لها. وبين (حمدان، 2012) ان الحاكمية المؤسسية تؤثر في مستويات الإفصاح وجودته وفي طبيعة السياسات المتعلقة به ؛ بحيث إذا انخفضت تركز الملكية وزادت رقابة الجهات الإشرافية ارتفعت جودة التقارير المالية وزادت درجة الثقة فيها.

ثانياً: ممارسة تمهيد الدخل

يعتبر موضوع ممارسة تمهيد الدخل من المواضيع المثيرة للاهتمام في الأدبيات المحاسبية والمالية منذ عدة عقود. حيث عرف (Acharya & Lambrecht., 2011) تمهيد الدخل بأنه "عبارة عن الاجراءات التي تقوم بها الإدارة من خلال استغلال المرونة المتاحة لها في اختيار السياسات والاجراءات المحاسبية للحد من تقلبات الدخل عبر السنوات المتتالية، أي لمحاولة إظهار الدخل أكثر استقراراً".

أنواع تمهيد الدخل

تلجأ الشركات إلى أنواع مختلفة من تمهيد الدخل وذلك للتقليل من تقلبات الدخل الناتجة من العمليات التشغيلية العادية للمنشأة، كما قد تتدخل الإدارة بشكل مقصود لتغيير مدلول البيانات المالية، وتحقيق غايات معينة للشركة والتأثير في أدائها. وقد بين (الجهماني،2001) أن هناك نوعين مختلفين لممارسة تمهيد الدخل هما:

التمهيد الطبيعي (Naturally Smoothing): حيث ينتج مثل هذا النوع من التمهيد بشكل طبيعي ودون تدخل من الإدارة وذلك من خلال طبيعة أعمال الشركة التي تكون في هذه الحالة تتسم بالاستقرار.

التمهيد المقصود (Intentionally Smoothing): ويتم هذا النوع من التمهيد بشكل متعمد أو مقصود من قبل إدارة الشركة وذلك عن طريق استخدام أحد أسلوبين وهما:

1. التمهيد الحقيقي (Real Smoothing) والذي يحدث عندما تتخذ الإدارة الإجراءات التي تراها مناسبة لهيكلة النشاطات الاقتصادية للمؤسسة بطريقة تؤدي إلى إنتاج دخل ممهد بمعنى آخر هو ناتج من تغيير المديرون للأحداث الاقتصادية لتوليد الايراد. وقد أشارت دراسة (العسيري، 2002) الى أن التمهيد الحقيقي ينتج عن تبادلات تجارية حقيقية وقرارات تشغيلية تستلزم مصاريف معينة أو تنتج أرباح معينة، وتنفذها الإدارة بهدف تقليل تقلبات التدفقات النقدية.
2. التمهيد المصطنع (Artificial Smoothing) والذي يحدث عندما تتلاعب الإدارة في تغيير توقيت الاعتراف بالدخل من خلال المعالجات المحاسبية، وهذا التلاعب هو حقيقة واقعة ركزت معظم البحوث على دراستها. وقد أشارت دراسة (العسيري، 2002) الى أن التمهيد المصطنع يكون بواسطة التلاعب في التقرير عن الأرباح أو المصروفات، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف بها بين الفترات المحاسبية، وجميع المتغيرات المحاسبية التي ينتج عن التحكم بها دخلاً مُستقراً دون التأثير المباشر على التدفقات النقدية، ولذلك يطلق عليه البعض التمهيد المحاسبي. وهذا التلاعب (حمد، وأبو نصار، 2013) هو حقيقة واقعة ركزت معظم البحوث على دراستها كما هو الحال في دراسة كلاً من (Albrecht & Richardson, 1990) و (Bagnoli & Watts, 2010).

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

تعتبر أسواق الإمارات والكويت في مقدمة لوائح البورصات العربية، حيثُ حقق سوق دبي للأوراق المالية تقدماً لافتاً في أدائه لعام 2013، وبلوغه نسبة 107.69%، ليسجل 3369.81 نقطة، مقابل نسبة 63.08% لأداء سوق أبو ظبي الذي احتل المرتبة الثانية وفق الترتيب الصادر عن الأمين العام لاتحاد البورصات العربية، وتتميز دولتا الإمارات والكويت ببيئة استثمارية واقتصادية وسياسية ومستقرة قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة والتراجعات في أسعار النفط، وبناءً على ما سبق تعتبر هذه الاسواق تربة خصبة لمساعدة الباحثين في الحصول على نتائج دقيقة في مثل هذا النوع من الدراسات.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعيّة، والخدميّة المدرَجة في أسواق الإمارات والكويت للأوراق الماليّة، حيث بلغ عدد الشركات المدرَجة في أسواق الإمارات والكويت (202)

شركة، وذلك بعد استثناء جميع الشركات التي تنتمي الى القطاع الماليّ؛ لِما يتمتع به القطاع من طبيعة خاصة لا تتناسب مع الدراسة.

وأما عينة الدراسة فهي عينة شاملة للشركات التي توفرتْ بياناتها ولم تتوقفْ عن التداول خلال فترة الدراسة، والتي اكتملتْ لها البيانات اللازمة كافةً لتقدير متغيرات الدراسة للفترة من (2014 إلى 2018). حيث تم استثناء (18) شركة من أسواق الإمارات، و (24) شركة من سوق الكويت لم تتوفرْ لها البيانات، أو تلك التي توقفت عن التداول، أو أُدمجت مع شركات أخرى، أو أُدرجت حديثاً.

ويوضح الجدول رقم (3) عينة ومجتمع الدراسة على النحو التالي:

جدول (3): عينة ومجتمع الدراسة.

القطاع	أسواق الإمارات		سوق الكويت	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الشركات المسجلة	68	%100	134	%100
الشركات المستبعدة	18	%26.47	24	%17.9
عينة الدراسة	**50**	**%73.53**	**110**	**%80.1**

أساليب جمع البيانات

لأغراض هذه الدراسة تم الاعتماد على المصادر الثانويّة في جمع البيانات (التقارير السنوية المنشورة لشركات العينة، والبيانات المتعلقة بمتغيرات البحث من المواقع الإلكترونية لأسواق الإمارات والكويت على مدار فترة الدراسة). أمّا فترة الدراسة فغطت بياناتٍ حديثةً والتي توفرتْ عن الشركات محل الدراسة، لتغطي الدراسة الفترة من (2014) إلى (2018)؛ وذلك بسبب حداثة الفترة حيث تناولت السنوات ما بعد حادثة الأزمة الاقتصاديّة العالميّة؛ لمحاولة التقليل من أثر الأزمة العالميّة التي حدثت عام (2008) على نتائج الدراسة.

التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

قبل البدء بتحليل البيانات وتقدير نماذج البحث واختبار الفرضيات لابدَّ أولًا من التحقق من صلاحية البيانات، ويتم ذلك عبر مجموعة من الاختبارات، هي: التوزيع الطبيعيّ، وتجانس تباين الخطأ العشوائي (Homoscedasticity)، حيث إنَّه تم استخدام أسلوب (Panel Data) في عرض البيانات.

نتائج التحليل الاحصائي

جدول (4): الاحصاء الوصفي للمتغيرات.

المتغيرات	العينة	
	Mean	Std. D
الحجم	40.091	1.75
درجة الرفع المالي	0.38	0.22

يلاحظ من الجدول رقم (4) اختلاف حجم الشركات الذي كان واضحًا في الإحصاء الوصفيّ، حيث كان هناك تفاوت كبير في أحجام الشركات، كما أشارت الدراسات السابقة باعتبار عامل الحجم ذا أهمية في ممارسة تمهيد الدخل، حيث توصلت بعض الدراسات (الجهماني، 2001) و(القرعان، 2005) إلى أنه كلّما زاد حجم الشركة زادتْ احتمالية ممارسة تمهيد الدخل فيها ويرجع ذلك إلى وجود المجال الواسع لتنظيم المصروفات، والمستحَقات، والبنود غير العاديّة، والمرونة الكبيرة الممنوحَة في استخدام التغييرات والتقديرات المحاسبيّة، وكذلك لوجود احتماليّة أكبر لتقلبات الأرباح من سنة لأخرى في الشركات الكبيرة، بعكس الحال في الشركات الصغيرة حيث إنَّ التقلباتِ الكبيرةَ في إيرادات الشركات قد تثير الشكوك وتوجه الأنظار نحو هذه الشركات وحجم المنافع التي تجنيها. على العكس من ذلك توصلت دراسة (عبدلي، 2012) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة و ممارسة تمهيد الدخل، مما يعني أن الشركات صغيرة الحجم هي الاكثر توجهاً إلى ممارسة تمهيد الدخل سعياً منها إلى إظهار نوع من الاستقرار في دخلها سعياً منها للتأثير على قرارات المستثمرين ورفع القيمة السوقية للشركة.

وأما عن العلاقة بين الرافعة المالية و ممارسة تمهيد الدخل فقد بينت العديد من الدراسات منها (عبدلي، 2012) وجود علاقة موجبة بين المديونية و ممارسة تمهيد الدخل، لذلك تم أخذ متغيري الحجم والرافعة المالية من ضمن المتغيرات الضابطة.

اختبار التوزيع الطبيعي

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعيّ، تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المعمليّ حيث تكون قاعدة القرار قبول الفرضيّة العدميّة -إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي-إذا كانت احتمالية اختبار (J-B) أكبر من (5%)، قد أظهرتْ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي كما هي في الجدول رقم (4) أن احتمال (J-B) لمتغير درجة الرفع المالي كانتْ أقلَّ من (5%)؛ مما يعني عدم اقترابها من التوزيع الطبيعي، وللتغلب على مشكلة عدم التوزيع طبيعياً؛ تم أخذ اللوغاريثم الطبيعي (ln) للمتغير كي تقترب من التوزيع الطبيعيّ.

جدول (5): جدول التوزيع الطبيعي.

(Jarque-Bera) Test			
التوزيع	Sig	(J-B)	Variable
طبيعي	.200	0.04	الحجم
غير طبيعي	.006	0.069	درجة الرفع المالي

اختبار مساواة متوسط البواقي للصفر (Mean of Residual)

حيث أظهر هذا الاختبار عدم وجود مشكلة للبواقي في نماذج البحث، ويلاحظ من جداول الانحدار لجميع نماذج البحث أنَّ قيمة متوسط البواقي للنماذج مختلفة كانت قريبة من الصفر.

اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)

تم استخدام اختبار **(**Robust_Standard_Errors**)** وذلك لضبط مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity**)** لنماذج البحث؛ تبيّن أنّ إحصائية (White**)** كانت أقل من (0.05) لجميع نماذج البحث وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العدميّة بأنّ نماذج البحث يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

لتحقيق غرض الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المنعدد والمتمثل بالمعادلة التالية:

$$\boldsymbol{income\ smoothing} = \alpha + \beta_1\, olsh + \beta_2\, Sboard + \beta_3\, OThLSh + \beta_4\, IndepB + \beta_5\, ChCSEO + \beta_6\, PManage + \beta_7 CSize + \beta_8\, Leverage + e$$

حيث إنّ:

Income smoothing : ممارسة تمهيد الدخل

OLSh: نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة

OThLSh: نسبة ملكة أكبر ثلاثة مساهمين

IndepB: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

ChCSEO: فصل منصبي رئيس المجلس والمدير التنفيذي

PManager: ملكية المديرين

CSize: حجم الشركة

Leverage: الرافعة المالية

e: يعبر عن الخطأ العشوائي

اختبار الفرضيات

لغرض اختبار الفرضية الأولى تم استخدام الإحصاء الوصفيّ، واختبار (Binomial test)، ولغرض اختبار الفرضية الثانية تم تصميم النماذج بحيث تم استخدام أسلوب الانحدار الخطيّ المتعدد بحيث تم اختبار نماذج الانحدار على مستوى العينة ككل. ولمعرفة الأسلوب الملائم لهذه الدراسة هل (Cross-section Fixed) أو (Cross-section random) أو ما يعرف بالتغلب على مشكلة (heterogeneity)، فقد تم الاعتماد على أسلوب (Cross-section random) واختبار (Hausman Test).

الفرضية الاولى :تمارس الشركات المدرجة في اسواق الامارات والكويت ممارسات تمهيد الدخل، حيث تم تصنيف شركات العيّنة لممارِسة وغير ممارسة لتمهيد الدخل حسب نموذج (Eckel) خلال فترة الدراسة فإنَّ الشركة تكون قد مارستْ تمهيد الدخل تُعطى الرقم (1) وان لم تمارسْ تمهيد الدخل تُعطى الرقم (0).

جدول (5): ممارسة تمهيد الدخل واختبار (Binomial test) في أسواق الامارات والكويت.

ممارسة **تمهيد الدخل**	**ممهدة**	**غير ممهدة**	**Binomial test**
ممارسة تمهيد الدخل من خلال مجمل الربح	0.63	0.36	0.00
ممارسة تمهيد الدخل من خلال الربح التشغيلي	0.68	0.31	0.00
ممارسة تمهيد الدخل من خلال صافي الربح	0.77	0.23	0.00

قاعدة القرارات التالية لإطلاق الحكم الحيادي وهي:

- إذا كانت (Sig.Binomial test >5%) يتم قبول الفرضية H0 (لا توجد ممارسة لتمهيد الدخل).
- - إذا كانت (Sig.Binomial test < 5%) يتم قبول الفرضية H1 (توجد ممارسة لتمهيد الدخل).

يتضح من الجدول أعلاه رقم (5) أن ممارسة تمهيد الدخل كانت مرتفعة في أسواق الامارات والكويت، حيث تجاوزت نسبة الشركات عينة الدراسة التي تمارس تمهيد الدخل في قوائمها المالية 60%، وأن الشركات المدرجة في أسواق الامارات والكويت للأوراق المالية خلال فترة الدراسة الممتدة من (2014 حتى 2018) قد مارست تمهيد الدخل من خلال الأساليب المختلفة:

1. تمهيد الدخل من خلال مجمل الربح: حيث ذكر (حمد، وأبو نصار، 2013) أن الشركات تقوم بممارسة التمهيد في مجمل ربحها من خلال تقييم مخزون آخر المدة، بالإضافة إلى الصفقات التي تتم آخر الفترة المالية، وآلية التعامل معها من حيث تحديد تاريخ إدخالها إلى سجلات الشركة بما يخدم أغراض الإدارة، فتقييم المخزون يتأثر بصفقات آخر المدة

وبأسلوب التقييم. وكذلك تلجأ إدارة الشركة بممارسة التمهيد في مجمل الربح من أجل التأثير على مقاييس الدخل الأخرى بالزيادة أو النقصان وفقاً لرغبة الإدارة.

2. ممارسة تمهيد الدخل من خلال الربح التشغيلي: بينما تقوم الشركات بممارسة تمهيد الدخل من خلال بنود الربح التشغيلي ذلك لأنها تعتبر أقل أساليب التمهيد تكلفةً (الجعيدي، وأبو ناهية، 2015)، وأيضاً بهدف إقناع ذوي المصالح المختلفة بأن الشركة تمارس عملها الأساسي بنجاح وبنسب نمو شبه ثابتة، مما يخفف مخاطر الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين (حمد، وأبو نصار، 2013).

3. ممارسة تمهيد الدخل من خلال صافي الربح: وأما عن قيام الشركات بممارسة تمهيد الدخل من خلال صافي الربح فذكر (حمد، وأبو نصار، 2013) أنه يتم عن طريق استغلال مكاسب وخسائر البنود غير المتكررة من خلال توقيت الاعتراف بدخل بيع الأصول الثابتة من أجل التأثير على الربح قبل الضريبة، وذلك للتأثير بدوره على صافي الربح النهائي بالزيادة أو النقصان حسب غاية ورغبة الإدارة.

جدول (6): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

الرمز	معايير الحاكمية المؤسسية	ملتزمين معايير الحاكمية المؤسسية
OLSh	نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة	39%
Sboard	حجم مجلس الإدارة	49%
OThLSh	نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة	60.3%
IndepB	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	77.4%
ChCSEO	الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	76.1%
PManager	ملكية المديرون	71%

تظهر نتائج الجدول رقم (6) وجود اختلاف في مستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية، حيث بلغت نسبة (39%) من شركات عينة الدراسة التزمت بالمعيار الأول للحاكمية (نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة). وهذا يعني بأن أكبر مساهم في الشركة التي تزيد ملكيته عن (20%) ويتحكم ويُسيطر على قرارات الشركة، وهذا بدوره يعطي مؤشر على ضعف دور الجهات المنظمة على عمل الشركات المدرجة. كما ونلاحظ أن المعيار الثاني (حجم مجلس الإدارة) بلغت نسبته (49%) فقط من إجمالي شركات عينة الدراسة إلتزاماً بهذا المعيار مما يدل على أن هناك زيادة في أعضاء مجلس الإدارة عن 13 عضواً، وهذا يُضاعف المشكلات المتعلقة بالاتصال والتنسيق بين أعضاء المجلس ويُقلل قدرة المجلس على رقابة أعمال الإدارة وذلك سيؤثر في كفاءة المجلس. أما بالنسبة للمعيار الثالث معيار (نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين) حيثُ بلغت نسبته (60.3%) فنلاحظ أن نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين بالشركة لم تزيد عن 50% من الأسهم المصدرة. وأما

المعيار الربع (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) فبلغت نسبته (77.4%) مما يدلل أن أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة في شركات عينة الدراسة يمتازوا بالاستقلالية ممن ليس لهم وظائف تنفيذية بالشركة. أما المعيار الخامس (فصل منصبي رئيس مجلس والمدير التنفيذي) فبلغت نسبته (76.1%) من الشركات عينة الدراسة التي تلتزم بهذا المعيار بمعنى أنها تفصل أو لا يتم فيها الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي مما يدل على أن هنالك نسبة جيدة جداً من الشركات تلتزم بعدم الجمع بين منصبين، ذلك لكي تكون قرارات مجلس الإدارة بعيدة عن التحيز وتخدم مصالح المساهمين. وأخيراً المعيار السادس ملكية المديرين بلغت (71%) وهذا يعني أن ملكية المديرين بأسهم الشركة لا تزيد عن (20%) من الأسهم المصدرة. وبناءً على ما سبق هذا يعطينا انطباعاً جيداً تجاه إمكانية استجابة الشركات عينة الدراسة لأي تعليمات من شأنها تؤدي إلى تحسين مستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية.

بشكل عام يلاحظ وجود مستوى معين من درجة إلتزام الشركات الخليجية بمبادئ الحاكمية المؤسسية بالرغم من وجود تباين في الوقت نفسه في مستوى تطبيق بعض مبادئ الحاكمية المؤسسية ولعل ذلك يعود إلى عدم وجود دليل موحد للحاكمية المؤسسية تتبناه دول مجلس التعاون الخليجي لتوحيد العمل فيما بين الشركات المدرجة في أسواقها المالية(السرطاوي، 2015)؛ بل إن بعض دول مجلس التعاون الخليجي لم تقم بتطوير دليل خاص للحاكمية المؤسسية للشركات المدرجة بأسواقها الخاصة ولعل هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت له دراسة (حمدان وآخرون، 2013) إذ أشارت إلى وجود مثل هذا التفاوت بين الشركات الكويتية.

تحليل الارتباط

جدول (7): ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة.

المتغيرات	نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة	حجم مجلس الإدارة	نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	ملكية المديرون
نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة	1					
حجم مجلس الإدارة	-.075	1				
نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة	.649**	-.012	1			
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	.367**	.212**	.276**	1		
الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	.321**	.238**	.246**	.963**	1	
ملكية المديرون	.452**	.109*	.489**	.425**	.396**	1

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). ** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يظهر الجدول رقم (7) وجود ارتباط عالٍ بين بعض المتغيرات المستقلة (نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة ونسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين) حيث بلغت قيمة الارتباط 65%، و(استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وفصل منصبي رئيس المجلس والمدير التنفيذي) حيث بلغت قيمة الارتباط 96.3% وقد ينتج عن هذا الارتباط مشكلة الاشتراك الخطي Collinearity ويتطلب هذا اجراء اختبار (Variance Inflation Factor VIF).

اختبار التداخل الخطي

إن قوة النموذج الخطي العام تعتمد على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط؛ فإن النموذج الخطي العام عندئذٍ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلومات)، ولتحقيق ذلك تم استخدام مقياس (Collinearity Statistics) وذلك بحساب معامل (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، إذ يعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المغيرات المستقلة. يلاحظ في الجدول رقم (8) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون الـ (5) باستثناء متغيري (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وفصل منصبي رئيس المجلس والمدير التنفيذي) حيث تجاوزت 5 مما يعني أن نماذج الدراسة لا تخلو من مشكلة التداخل والاشتراك الخطي، لذلك لابد من حذف أحد المتغيرين، حيث تم حذف متغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من النموذجين لحل المشكلة.

جدول (8): اختبار التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة (Variance Inflation Factor VIF)

المتغيرات	الرمز	ممارسة تمهيد الدخل من خلال مجمل الربح	ممارسة تمهيد الدخل من خلال الربح التشغيلي	ممارسة تمهيد الدخل من خلال صافي الربح
نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة	OLSh	1.882	1.872	1.869
حجم مجلس الإدارة	Sboard	1.081	1.072	1.094
نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة	OThLSh	1.761	1.793	1.753
~~استقلالية أعضاء مجلس الإدارة~~	~~IndepB~~	~~12.152~~	~~12.907~~	~~12.715~~
الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	ChCSEO	11.732	12.484	11.201
ملكية المديرون	PManager	1.540	1.451	1.412

الفرضية الثانية: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات الحاكمية المؤسسية على ممارسات تمهيد الدخل في أسواق الإمارات والكويت للأوراق المالية.

للحكم على معنويّة الأثر الارتباطيّ للمتغير المستقِل، والمتغير التابِع بشكل عمليّ وفاعل يتم اتّباع قاعدة القرارات التالية لإطلاق الحكم الحياديّ، وهي:

- إذا كانتْ (Sig.R > 5%) يتم قبول الفرضية H0 (لا توجد علاقة).
- إذا كانتْ (Sig.R < 5%) يتم قبول الفرضية H1 (توجد علاقة).

جدول (9): تحليل الانحدار الخطي البسيط لجميع شركات عينة الدراسة.

المتغير المستقل	المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل من خلال مجمل الربح		المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل من خلال الربح التشغيلي		المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل من خلال صافي الربح	
	Coefficient	Sig	Coefficient	Sig	Coefficient	Sig
نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة	.039	.745	-.294	.014	.002	.987
حجم مجلس الإدارة	-.063	.678	-.155	.293	.337	.025
نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة	.454	.000	.472	.000	-.220	.069
الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	-.491	.001	-.694	.000	-.676	.000
ملكية المديرون	-1.215	.000	-1.011	.000	-.526	.006
الحجم	7.468	.000	6.568	.000	4.268	.000
الرافعة المالية	-2.897	.004	-3.297	.000	-6.256	.000
Sig	0.000		0.000		0.000	
R^2	%42.4		%37.2		%37	
Mean of residual	0.000		0.000		0.000	
White	0.000		0.000		0.000	
(Cross-section Fixed)	0.000		0.000		0.000	
(Cross-section random)	0.455		0.635		0.625	

بملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (9) يتبين ما يلي:

يتبيّن أنّه يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة ملكية **أكبر مساهم من أسهم الشركة** ولنسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي و ملكية المديرون على ممارسة تمهيد الدخل من خلال الربح التشغيلي على مستوى جميع

الشركات الإمارات والكويت في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل مِن(5%)، في الفترة t. حيث تظهر مؤشرت الوصف الإحصائي من الجدول رقم (6) أن هناك انخفاض في مؤشر الحاكمية المؤسسية لمتغير (نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة) حيث كانت نسبة 61% من شركات الامارات والبحرين زادت فيها ملكية المستثمرين عن20% من أسهم الشركة المصدرة، مما خلق وجود سيطرة مرتفعة لتلك الفئة على مجمل قرارات الشركة (السرطاوي، 2015)، وبالتالي فإنها أكثر عرضة للتلاعب المحاسبي و ممارسة تمهيد الدخل.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الحاكمية المؤسسية من خلال حجم مجلس الإدارة وبين ممارسة تمهيد الدخل في (نموذج ممارسة تمهيد الدخل من خلال صافي الربح) وبين الجدول رقم (6) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة أن هناك نصف شركات عينة الدراسة ملتزمة بتطبيق مؤشر الحاكمية المؤسسية لنسبة متغير (حجم مجلس الإدارة) حيث بلغت 49% من الشركات الاماراتية والكويتية يترواح عدد أعضاء مجلس الإدارة فيها بين 7 و13 عضوا، وتعتبر هذه النسبة منخفضة الامر الذي أدى إلى حدوث مشاكل تتعلق بالتنسيق والاتصال بين أعضاء المجلس، وهذا بدوره قلل من قدرة المجلس على القيام بدوره الإشرافي والرقابي على الإدارة العليا وبالتالي زيادة مشكلة الوكالة (Jensen,1993; yumack,1996)، وبالتالي القدرة بشكل أكبر على الحد من ممارسة تمهيد الدخل(Yu, 2008; AlGhamadi, 2012).

بيّن الجدول أعلاه وجود علاقة طردية بين الحاكمية المؤسسية من خلال نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة وبين تمهيد الدخل في (نموذجي تمهيد الدخل من خلال مجمل الربح والربح التشغيلي) حيث كانت قيمة sig أقل مِن(5%). وبينت مؤشرات الإحصاء الوصفي ان شركات الدراسة ارتفعت فيها (نسبة ملكية أكبر ثلاث مساهمين) عن 50% من اسهم الشركة مما أدى إلى قيام الشركات بممارسة تمهيد الدخل، حيث بيّن (Yang et al., 2021) انه مع زيادة تركز الملكية تزداد مصالح الإدارة والمساهمين وتسعى الإدارة الى ممارسة سلوك تمهيد الدخل لتبين استقرار في أداء الشركة للتاثير على سلوك المستثمرين.

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة عكسية بين (نسبة الفصل بين مصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي) و ممارسة تمهيد الدخل في (نماذج ممارسة تمهيد الدخل من خلال مجمل الربح والربح التشغيلي وصافي الربح) وبلغت نسبة 76.1% من الشركات كان فيها الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة وبدورها أدت إلى انخفاض مستوى ممارسة تمهيد الدخل في الشركات عينة الدراسة، وذكر(Abdul Rahman & Ali, 2006) أنه في حال دمج الدورين معاً سيجعل الشركة تحت إدارة شخص واحد والسيطرة على المعلومات المتاحة عن أنشطة الشركة وتقديمها إلى أعضاء مجلس الإدارة بالطريقة التي يراها مناسبة، وبالتالي توفير الفرصة الأكبر للمدراء لانتهاك المعايير المحاسبية وممارسة تمهيد الدخل. كما وأكد (Bergstresser and Philippon, 2006) أن فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي هو وسيلة فاعلة لخفض تكاليف الوكالة وتحسين الأداء وبالتالي خفض ممارسات تمهيد الدخل، وذلك لخضوع أداء المديرين لرقابة رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مما يدفع المدراء إلى تحسين أدائهم والارتقاء به إلى أهداف حملة الأسهم وذلك لضمان

بقائهم واستمرارهم في الوظيفة والحصول على المكافآت المتفق عليها. علماً بأن دليل قواعد الحاكمية المؤسسية لدول مجلس التعاون الخليجي نصّ على أنه لا يجوز الجمع بين المنصبين للمحافظة على الاستقلالية ومنع تضارب المصالح وتحقيق مستوى أعلى من الرقابة.

واظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين نسبة ملكية المديرون وبين ممارسة تمهيد الدخل في (نماذج ممارسة تمهيد الدخل من خلال مجمل الربح والربح التشغيلي وصافي الربح) وقد بلغت ما نسبته 71% من شركات عينة الدراسة انخفضت نسبة ملكيتهم عن 20% من الشركة الامر الذي أدى إلى تخفيض ممارسات تمهيد الدخل في شركات عينة الدراسة من خلال تخفيض تضارب المصالح بين المالكين والإدارة وتحسين عملية إدارة الشركة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (AlZoubi, 2016) و(Mitani, 2010).

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بما يلي

1. ضرورة وضع تشريعات للحد من ممارسات تمهيد الدخل وذلك من قبل الجهات المشرفة على الشركات المدرجة في أسواق الامارات والكويت المالية من خلال سن عقوبات على الشركات التي تمارس تمهيد الدخل في قوائمها المالية.
2. نوصي مستخدمي القوائم المالية والمحللين بإجراء المزيد من التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالشركات المدرجة في الأسواق المالية في الإمارات والكويت دون الاعتماد على الأرقام المقدمة من قبل تلك الشركات وعلى رأي مدققي الحسابات فيها بشكل كبير حيث بينت الدراسة قيام الشركات المدرجة بممارسة تمهيد الدخل في قوائمها المالية.
3. يوصي الباحثان مدققي الحسابات بضرورة بذل العناية المهنية اللازمة بصورة أكبر للتأكد من عدم ممارسة الشركات تمهيد الدخل في قوائمها المالية واكتشافها.
4. العمل على توعية وتثقيف مجتمع الأعمال بأهمية الحاكمية المؤسسية من خلال عقد النشرات الدورية وتشجيع الدراسات المتعلقة بدراسة أثر الحاكمية المؤسسية على ممارسة تمهيد الدخل مع ضرورة إدخال متغيرات أخرى على الدراسة لما لذلك من مردود ايجابي لضمان الممارسة الصحيحة للحاكمية المؤسسية وتحقيق الهدف المنشود منها.
5. ضرورة توحيد الجهود من قبل الجهات المختصة نحو تطوير مقياس عام وموحد لمؤشرات الحاكمية المؤسسية في أسواق الامارات والكويت المالية ورفع مستوى الالتزام به وتطبيقه للحد من ممارسات تمهيد الدخل.

المراجع العربية

- أبو عجيلة، عماد. وعلام حمدان. (2012)، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح، *المجلة العربية للمحاسبة*.
- الأغا، عماد. (2011). *دور حوكمة الشركات في الحد من التاثير السلبي للمحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية*، غزة : جامعة الازهر.
- جريره، طلال. والبشتاوي، سليمانز والحياصات، حمدان. (2015). أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية- من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 11 (5).
- الجعيدي، عمر. (2007)، *مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات: دارسة تطبيقية لنموذج Credit Lyonnais Securities Asia على الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، الأردن.
- الجهماني، عمر. (2001)، سلوك تمهيد الدخل في الأردن، *المجلة العربية للمحاسبة*، 4 (1)، 104 – 142.
- حمد، آمنة. وأبو نصار، محمد. (2013)، أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، الجامعة الأردنية، 40(2).
- حمدان، علام. والسرطاوي، عبد المطلب، وجبر، رائد. (2013)، أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، 20 (2)، 255 – 302.
- حمدان، علام. وأبو عجيلة، عماد .والجعيدي، عمر. (2012)، هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟ *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، (60)، 151 – 174.
- الخوري، عبير. والشخاترة، محمد. (2014)، مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني، *المجلة الأردنية لإدارة الأعمال*، 10 (4)، 569 – 597.
- السرطاوي، عبد المطلب. (2015)، أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 11(3).

- العبد الله، رياض. وسويدان، ميشيل. والقرعان، سناء. (2007). الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل : دراسة ميدانية علي الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان. *المجلة العربية للمحاسبة*. 10 (1)، 1 - 41.
- الجعيدي، عمر. وأبو ناهية، جيهان. ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات و الأنشطة الحقيقية و علاقتها بالعوائد السوقية للأسهم : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوقي فلسطين و عمان للأوراق المالية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث-ب : العلوم الإنسانية*. 29 (12). 2379-2408.
- الجعيدي، عمر. وأبو ناهية، جيهان. العلاقة بين جودة التدقيق، والتخلص من الخسائر ومدى تاثرها بحجم الشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي ودبي. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز*. 34 (1). 17-44.
- العبد الله، رياض. والحسناوي، آمنة. (2009). دوافع سلوك تمهيد الدخل. العراق: جامعة اليرموك وجامعة الكوفة.
- عبدلي، يمينة. (2012)، *أثر حوكمة الشركات على سياسة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية الأردنية: دراسة تحليلية*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك.
- عطوة، روان. وعبد، سوزان. (2019). دور العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي والحاكمية المؤسسية في الحد من إدارة الأرباح. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 15 (1).
- العيسري، عبد الله. (2002)، تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية – دراسة ميدانية، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، الإسكندرية، 29 (2)، 255 - 287.
- الفضل، مؤيد. وحمد، مجيد. (2015). حوكمة الشركات ودورها في الحد من أدارة الأرباح - دراسة اختبارية لحالة العراق، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 17(3)، 192 – 221.
- هويدي، علي. (1998). دراسة اختباريه لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية، *مجلة الإدارة العامة*، 38 (2)، 373 – 413.
- الوكيل، خال. (2006). *سلوك تمهيد الدخل واثاره على تقييم المستثمرين للشركات وإدارتها*. رسالة دكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية.

Refereces (Arabic & English)

- Abdali, Y. (2012). *The Impact of Corporate Governance on Incoms Smoothing in Jordanian Industrial and Corporations*. (An Empirical Study, unpublished master Thesis). Faculty of Economics and Administrative Sciences, Yarmouk University, Jordan.
- Abdallah R., Swedan M., & Alquraan S. (2007). Means and Motives Affecting In Income Smoothing Pplicies. *Arabian journal for resareches*. 10(1), 1-41.
- Abu Ijela, I. & Hamdan, A. (2012). Auditing Quality in Jordan and Its on Earnings management and Earnings quality. *Arab Journal for Accounting*. 1(1), 158-184.
- Agha, I. (2011). *The Role Of Corporate Governance In Reducing The Negative Impact of Creative Accounting On The Reliability Of The Financial Statements*. (Unpublished Master Of Accounting). Faculty Of Economics And Administrative Sciences, Al-Azhar University, Gaza, palestaine.
- Al Jahmani, O. (2001). Income Smoothing Behaviour in Jordan, An Empirical Study on the companies listed in ASE. *The Arabic Journal of Accounting*, 4(1), 104-142.
- Al- Khoury, A. & Shakhatreh M. (2014). The Extent of Using Income Smoothing Practices in Service Sector in Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 10(4), 569-597.
- Al Wakeel, K. (2006*). Accounting Income Smoothingand Its Impact on Investors 'Assessment of the Company and the Management, Empirical Study on Industrial Companies Listed on the ASE.* (Unpublished Doctoral dissertation). Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Jordan
- Alabdallah R., Alhasnawi A. (2006). The factor affecting in income smoothing process. An applied study on iraqian listed firms. *Arabian journal for resarech*. 9(1), 27-72.

- Alaseeri A. (2002). Income Smoothing in KSA Listed Firms-An Applied Study. *Fucculty of commerce journal for scientific researches.* 29(2), 255-287.
- Aljuaidi, O. & Abu Nahia, J. (2015). Real and Accrual Earnings Management and Stock Market Returns:Practical Study on Listed Firms of Palestine and Amman Stock Exchange Markets. *Najah University Journal of Research - Humanity Science*, 29(12). 2380-2408.
- Aljuaidi, O. (2007). *The level of corporate governance and its effect on the performance: imperical study of Credit Lyonnais Securities Asia model on listed compa.* (unpublished PhD Thesis). Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman, Jordan.
- Al-Juaidi O., Abu-Nahia, J. (2020). The Relation between audit quality and Big Bath Accounting and how it is affected by company size Practical Study on Listed Firms of Abu Dhabi and Dubai Stock Exchange Markets. *King Abdulaziz University Journal*. 34(1). 17-44.
- Al-Sartawi, A. (2015). The Effect of Corporate Governance on the Performance of the listed Companies in the Gulf Cooperation Council Countries. *Jordan Journal of Business Administration*, 11(3), 705-725.
- Atwa, R. & Abed, S. (2019). The Role of Audit Quality and Corporate Governance on Reducing Earnings Management. *Jordan Journal of Business Administration*, 15(1), 21-50.
- Fadel, M. & Hamad, M. (2015). Corporate Governance and its role to control earnings management practices. *AL Qadisiyah Journal For Administrative and Economic Sciences*, 17(3), 192-221.
- Hamad, A. & Abu Nassar, M. (2013). *The Effect of the Income Smoothing on the Market Return of Listed Companies in Amman Stock Exchange.* Jordan Journal of Business Administration, 40(2), 329-351.

- Hamdan A., Abo-Ejela E., & Al-Juaidi O. (2012). Does corporate governance procedures reduce earnings management practices?. *Arab Economic Journal*. 59 (1), 151-174.
- Hamdan, A. Al-Sartawi, A. & Jaber, R. (2013). The Effect of Corporate Governance on the Financial and Operational Performance and of Stock Performance in Kuwait Stock Exchange. *Journal of Administrative Sciences*, University of Kuwait, 20(2), 255-302.
- Huwaidi, A. (1998). An Experimental Study for some of the Limitations of Income Smoothing in the Kuwaiti Corporations. *Journal of Public Administration*, 38(2), 373-413.
- Jrairah, T. Al-Beshtawi, S. & Al –Hiyasat, H. (2015). The Impact of Governance Accounting Mechanisms on the Lemitation of Creative Accounting Practices, From Viewpoints of Public Industrial Shareholding Companies in Jordan and the External Auditors. *Jordan Journal of Business Administration*. 11(2), 317-347.
- Abdul Rahman, R. & Ali, F. (2006). Board, Audit committee, Culture and Earnings Management: Malaysian Evidence. *Managerial Auditing Journal*, 21(7), 783-804.
- Acharya, V. & Lambrecht, B. (2011). *A Theory of Income smoothing When Insiders Know More Than Outsiders*, Working Paper, National Bureaue of Economic Research.
- Al brecht, D. & Richardson, M. (1990). Income smoothing by economy sector. *Journal of Business Finance and Accounting*, 17(5). 713-730.
- ALGhamdi, S. & Ali, L. (2012). *Investigation into earnings management practices and the role of corporate governance and external audit in emerging markets: empirical evidence from Saudi listed companies* (Doctoral dissertation, Durham University).
- Al Zoubi, S. (2016). Ownership structure and earnings management: evidence from Jordan. *International Journal of Accounting & Information Management*, 24(2).

- Aljuaidi, O. & Aldaoor, L. (2014). Mandatory adoption of lasbstandards, income smoothing and reactions of the Jordanian emerging's market. *Amerka: European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*.
- Bagnoli, M. & Watts, S. (2010). Oligopoly, Disclosure and Earnings Management. *The Accounting Review*, 85(4), 1191-1214.
- Bergstresser, D. & Philippon, T. (2006). CEO Incentives and Earning Management. *Journal of Financial Economics*, 80, 511-529.
- Carroll, A. & Buchholtz, A. (2008). *Business and Society: Ethics and Stakeholder Management.* Seventh edition, Thomson- South Western, Bason, Ohio.
- Eckel, N. (1981). *The income smoothing hypothesis revisited*. Abacus, 17(1), 28-40.
- Givoly, D. & Ronen, J. (1981). *Smoothing' manifestations in fourth quarter results of operations: Some empirical evidence*. Abacus, 17(2),
- Hussin, N. & Ripain, N. (2003). IPO profit guarantees and income smoothing. *Journal Analysis*, 10(2), 119-137.
- Jensen, C. (1993). The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems. *The Journal of Finance*, 48(3), 831-880.
- Kustono, A. (2021). *Corporate governance mechanism as income smoothing suppressor***.** Contents lists available at GrowingScience: Accounting 7, 977–986.
- Lambrecht, B. (2011). *Income smoothing When Insiders Know MoreThanOutsiders*. Working Paper, National Bureaue of Economic Research, University of Cambridge: *Journal of Banking and Finance*.
- Luqman, A. & Fakhar, S. (2012). An association between income smoothing, income tax and profitability ratios in Karachi stock

exchange: An empirical investigation. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 9(3), 986-990.

- Mitani, H. (2010). *Additional Evidence on Earnings Management and Corporate Governance.* FRTC, February, 2010.
- Odia, O. & Ogiedu, O. (2013). Corporate Governance, Regulatory Agency And Creative Accounting Practices In Nigeria. *Mediterranean Journal Of Social Sciences*, MCSER Publishing, Rome-Italy, 4(3), 55-66.
- Rahbar, M., & Khodadady, D. (2015). Studying the Relationship between Company Size, Earnings Management in Initial Public Offerings of Stock and Performance of the Companies Listed on Tehran Stock Exchange. *Asian Social Science*, 11(24), 293.
- Riyadh, H. Sukoharsono, E. & Andayani, W. (2019). The impact of board characteristics on earnings management in the international Oil and Gas Corporations. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(1), 1–26.
- Sharma, D. & Kuang, C. (2014). Voluntary audit committee characteristics, incentives, and aggressive earnings management: evidence from New Zealand. *International Journal of Auditing*, 18(1), 76-89.
- Torres, D. Adriano B. Antonio M. & Miguel R–C. (2010). *Ownership and Control Structure, Corporate Governance and Income Smoothing in Brazil* Available at: ssrn .com, 165 - 991.
- Ujah, U. & Brusa, J. (2014). *Earnings Management, Financial Leverage, and Cash Flow Volatility: An Analysis by Industry*.
- Vakilifard, H. & Mortazavi, S. (2016). The Impact of Financial Leverage on Accrual-Based and Real Earnings Management. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 6(2), 53-60.

- Warfield, T. Wild, J. & Wild, K. (1995). Managerial Ownership, Accounting Choices and Informativeness of Earning. *Journal of Financial Economics*, 20, 61–91.
- Yang, C. Murinde, V. & DingT, X. (2021) *Ownership Structure, Corporate Governance and Income Smoothing – Evidence from China.* Working Paper. 1-28.
- Yermack, D. (1996). Higher market valuation of companies with a small board of directors. *Journal of financial economics*, 40(2), 185-211.
- Yu, F. (2008). Analyst coverage and earnings management. *Journal of Financial Economics*, 88(2), 245-271.